المسألة الهندية

تعتبر الهند بحق أسطع جوهرة فى التاج البريطانى وأعظم وحدة فى الإمبراطورية البريطانية . وهى بمساحتها وسكانها ومواردها الضخمة تكاد تعدل قارة بأسرها . فمساحتها تبلغ زهاء مليونى ميل مربع ، ويبلغ سكانها أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليونا . وتبسط بريطانيا على هذا الإقليم الغنى الشاسع سلطانها المطلق منذ أكثر من قرن ونصف قرن . ومنذ سنة ١٨٧٧ يزدان التاج البريطانى بشعار الإمبراطورية ، ويلقب ملك انجلترا بإمبراطور الهند ، وينوب عنه فى حكم الهند نائب الملك .

ولم يصطدم الحكم البريطانى فى الهند خلال هذه الفترة الطويلة بغير ثورة خطيرة واحدة هى ثورة سنة ١٨٥٧ . ولكن الهند تضطرم منذ ربع قرن بحركة قومية واسعة النطاق كشفت غير مرة عن قوتها وخطورتها بفورات عنيفة من العصيان المدنى وعدم التعاون والمظاهرات والمواكب الدموية . وما تزال السياسة البريطانية منذ ربع قرن تطاول وتداور وتبذل مختلف المحاولات لحل المسألة الهندية .

وليست المسألة الهندية إلا مسألة جميع الشعوب والأمم المغلوبة . وقد كان لاشتداد وطأة الحكم البريطانى فى الهند أثره فى إيقاظ الوعى القومى ، وحفز الشعب الهندى إلى المطالبة بحقوقه وحرياته التى طال الأمد على هضمها . وظهر عزم الهند جليا على النهوض إلى خوض غمار الكفاح الوطنى منذ أواخر الحرب الكبرى حيث كان للتضحيات العظيمة التى بذلتها الهند يومئذ لنصرة الإمبراطورية البريطانية أعظم الأثر فى تنبيه الشعب الهندى إلى أهمية الهند كعامل فى توطيد قوة الإمبراطورية ، وإلى المطالبة بحقوقه القومية المسلوبة .

وتعتبر الهند كلها من أملاك التاج البريطانى ، ولاتدخل فى عداد المستعمرات أوالحمايات . وتنقسم إلى وحدتين دستوريتين كبيرتين : الأولى الهند البريطانية وتبلغ مساحتها مليون ومائة ألف ميل مربع ، ويبلغ سكانها نحو ٢٧٠ مليونا وتشتمل على ولايات بورما وأسام وبنغالة وبهار وأوريسا والولايات المتحدة والبنجاب والولايات الشمالية الغربية وبلوخستان البريطانية وبومباى والولايات الوسطى ومدراس وجزائر أندمان ونيكوبار . وقد غدت بورما الآن وحدة منفصلة ذات نظام خاص . ويتولى حكم الهند البريطانية نائب الملك يعاونه مجلس تنفيذى هو مجلس الدولة ، وجمعية تشريعية ذات اختصاص محدود . والثانية هى الولايات الهندية المستقلة ، وتبلغ مساحتها أكثر من سبعمائة ألف ميل مربع ، وسكانها نحو ثمانين مليونا ؛ وتشمل الولايات الآتية : حيدر أباد ، وبارودا ، وميسور ، وكشمير ، وراجيوتانا ، والهند الوسطى وولايات بومباى وولايات مدراس ، والولايات الوسطى ، وولايات بنغالة ، والولايات المتحدة ، وولايات بنجاب وبلوخستان ، وسكيم والولايات الشمالية الغربية . وتعترف الولايات المستقلة بسيادة التاج البريطانى . ويتولى الحكم فيها أمير وطنى مطلق السلطان ، ولكل منها جيش خاص وميزانية خاصة ، ولكن يحد من سلطان الأمير وجود مقيم بريطانى إلى جانبه . ولا يحق للأمير أن يعقد معاهدات أو محالفات داخلية أو أن يعلن الحرب أو أن يسىء معاملة السكان . فإذا أساء إدارة الإقليم عزل وعين مكانه أمير وطنى آخر . ومعنى ذلك أن أمراء الولايات المستقلة لايعدون أن يكونوا حكاما محليين تابعين مباشرة للتاج البريطانى .

وقد اتخذت الأمانى الهندية منذ البداية صورة المطالبة بالاستقلال الذاتى ، واقترنت هذه الأمنية بسائر الحركات العنيفة التى اضطرمت بها الهند فى سبيل المطالب الوطنية منذ نهاية الحرب الكبرى . ولكن السياسة البريطانية ترى أن تعتبر المسألة الهندية مسألة دستورية فقط تتعلق بنظام الهند الدستورى والشكل الذى يتخذه هذا النظام فى ظل الإمبراطورية . وكانت هذه النظرة المتواضعة رائد السياسة البريطانية فى جميع ما اتخذته من خطوات لمعالجة المسألة الهندية حتى اليوم . ونستطيع أن نقسم محاولات السياسة البريطانية فى هذا السبيل إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى

وتبدأ المرحلة الأولى منذ أواخر الحرب الكبرى ، وذلك حينما اشتدت حركة المطالبة بالاستقلال الذاتى ، وشعرت بريطانيا بأن الوعى القومى الهندى بدأ يتخذ وجهة عدائية . فعندئذ رأت الحكومة البريطانية فى هذه المرحلة الدقيقة التى مازالت تواجه فيها الإمبراطورية أخطار الحرب أن تبادر إلى العمل ، فأوفدت فى سنة ١٩١٧ مستر مونتاجو (اللورد فيما بعد) وزير الهند إلى الهند للبحث فيما يجب عمله نحو إنشاء حكومة هندية ذاتية . وفى العام التالى صدر تقرير مشترك من اللورد شلمسفورد نائب الملك ومستر مونتاجو يقترح بعض إصلاحات دستورية وإدارية فى هذا السبيل ، فلقيت هذه المقترحات أشد معارضة من زعماء الجبهة القومية ، وبدأ غاندى دعوته الشهيرة إلى العصيان المدنى ، وتوالت الاضطرابات والمصادمات الدموية فى الهند فى الأشهر التالية . وعدلت المقترحات أثناء ذلك على يد لجنة برلمانية . وفى ديسمبر سنة ١٩١٩ صدر قانون الهند الجديد المعروف بقانون مونتاجو وشلمسفورد تحقيقاً لما وصفته السياسة البريطانية يومئذ بأنه العمل على ترقية نظم الحكم الذاتى فى الهند والسير بها قُدُماً فى سبيل إقامة الحكومة المسئولة . وأخص مافيه أن يجعل مجلس الدولة مجلساً تشريعيًّا ثانيا ، وأن تختص الجمعية التشريعية بإقرار الميزانية ، وأن تمنح بعض الضمانات الطائفية ، وأن يمثل الهند لدى حكومة لندن مندوب سام . وهكذا اقتصر التعديل على المظاهر الشكلية ، ولم يتقدم كثيراً فى سبيل إنشاء الحكومة الهندية المسئولة . بيد أنه نص فى القانون الجديد على « أنه لما كان التقدم فى تحقيق نظام الحكم الذاتى فى الهند البريطانية لايمكن إجراؤه إلا بمراحل متعاقبة ، فإنه يجب بعد عشرة أعوام أن تنتدب لجنة للبحث فى سير الدستور الجديد ، واقتراح مايجب إجراؤه فيه من التغييرات » .

المرحلة الثانية

وقطعت الهند بعد صدور الدستور الجديد بضعة أعوام مليئة بالاضطرابات والكفاح القومى . ولكن السياسة البريطانية لم تعدل عن خطتها المرسومة .

وفى سنة ١٩٢٨ حينما اقتربت نهاية الأعوام العشرة ندبت الحكومة البريطانية لجنة للإصلاح الدستورى الهندى برآسة السير جون سيمون ، وذلك لكى تبحث « كيفية سير الإدارة الحكومية ونمو التعليم وتقدم النظم النيابية فى الهند البريطانية وما يتعلق بذلك من الشؤون ، ثم التقرير عن مبدأ الحكومة الذاتية : هل يُرْغَبُ فى تطبيقه ، وإلى أى حد ؟ وهل يجب توسيع أو تعديل أو تقييد مرحلة الحكم الذاتى القائمة ؟ »

وأنفقت لجنة الإصلاح الدستورى فى الهند بضعة أشهر فى البحث والدرس ثم أصدرت بعد عامين تقريرها الضخم ، وفيه تنوه فى أكثر من موضع بعدم صلاحية الشعب الهندى لأى نوع من انواع الحكومات الذاتية المسئولة ، وتقرر أن تجربة الأعوام العشرة ليست كافية لتقرير الخطة القويمة التى تتبع . ويفيض التقرير فى التنويه بظروف الهند الخاصة من خلاف طائفى راسخ ، وتقاليد دينية متضاربة ، وتعدد لا مثيل له فى الأجناس والأديان واللغات والخواص الأخلاقية والاجتماعية . وأبدت اللجنة فيما يتعلق بالتوصيات بعض مقترحات أهمها أن يؤخذ بمبدأ التمثيل الطائفى فى كل إصلاح دستورى ينفذ ، وأن تعتبر الهند البريطانية دولة متحدة تتكون من ولايات متحدة ، وأن تعدل حدود الأقاليم الحالية ، وأن يحصر حق الانتخاب فى طبقات معينة لا تتعدى عشرة فى المائة من مجموع السكان ، وأن تفصل ولاية بورما عن الهند البريطانية ؛ لأنها تكوِّن وحدة مستقلة بذاتها . هذا إلى طائفة أخرى من الاقتراحات لإصلاح التعليم والنظم الإدارية . وهكذا جاءت توصيات لجنة الإصلاح الدستورى مخيبة لآمال الزعماء الهنود والشعب الهندى . واقترنت فترة نشاط اللجنة وظهور تقريرها بطائفة جديدة من الاضطرابات والقلاقل وأضحى واضحا أنه يجب على السياسة البريطانية أن تلتمس لتهدئة الحركة القومية الهندية وسائل أخرى .

وفى ذلك الحين كانت وزارة العمال فى كراسى الحكم ، وكان الأمل معقودا بأن تتخذ الحكومة البريطانية بعض خطوات عملية لحل المسألة الهندية . وأذاعت الحكومة البريطانية بالفعل على لسان نائب الملك فى الهند بيانا رسميا عن مستقبل الهند الدستورى ، خلاصته أن الحكومة البريطانية ترى أن الوقت قد حان لتحقيق غاية الحكم الذاتى التى يشير إليها قانون حكومة الهند الصادر

فى سنة ١٩١٩ (قانون مونتاجو وشلمسفورد) وأنها ستعمل على عقد مؤتمر عام تمثل فيه الهيئات الهندية ذات الشأن كلها ، وتبحث فيه المسألة الهندية برمتها . وبالرغم من أن توصيات لجنة سيمون لم تكن طيبة ولا مشجعة ، فقد حافظت الحكومة البريطانية على وعدها فى عقد المؤتمر . وعقد هذا المؤتمر الذى عرف بمؤتمر المائدة المستديرة بالفعل فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ فى لندن ، ومثلت فيه جميع الهيئات والطوائف الهندية ذات الشأن ، وشهده غاندى فى مراحله الأخيرة ، كما مثلت فيه الإمارات المستقلة . وقطع المؤتمر شوطا بعيدا فى الاتفاق على المبادئ العامة ، ولكنه اصطدم بالخلاف الحاد بين الهندوس والمسلمين على مبدأ التمثيل الدستورى ؛ فقد تمسك الهندوس وتمسك غاندى بأن يجرى هذا التمثيل على القاعدة القومية دون وزن للاعتبارات الطائفية ، وتمسك المسلمون بمبدأ التمثيل النسبى والطائفى ، وهو ما كانت تميل الحكومة البريطانية إلى الأخذ به ، وتمسك الأمراء المستقلون باستقلالهم المحلى وارتباطهم المباشر بالتاج البريطانى ، وانتهى المؤتمرون دون الوصول إلى اتفاق .

وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة البريطانية أنه ما دام الهنود أنفسهم لم يستطيعوا الاتفاق على مسائلهم الخاصة ، فانها لا ترى مناصا من أن تأخذ الأمر بيدها وفقا للسياسة التى قررتها فى شأن الإصلاح الدستورى . وفى سنة ١٩٣٥ صدر قانون جديد للهند ينظم أوضاعها الدستورية ، وهو ينص على أن يكون للولايات الهندية حكومات برلمانية مسئولة ، وأن تقوم جمعية تشريعية اتحادية تمثل الهند البريطانية والولايات المستقلة معا ، وأن توضع السلطة التنفيذية فى يد وزراء مسئولين أمام الجمعية التشريعية ، وأن يحتفظ الحاكم العام ـ نائب الملك ـ بالإشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية . على أن هذا القانون الذى يمثل أقصى ما ذهبت إليه السياسة البريطانية فى مسألة الاستقلال الذاتى لم يتح له أن ينفذ تنفيذا تاما ؛ لمعارضة أمراء الولايات المستقلة فى نظام الحكومة الاتحادية . وعلى ذلك فقد استمر النظام الدستورى القديم (نظام سنة ١٩١٩) نافذا فيما يتعلق بتشكيل الحكومة المركزية حتى قامت الحرب العالمية الثانية .

المرحلة الثالثة

وهنا يعيد التاريخ نفسه ، وتجد بريطانيا نفسها للمرة الثانية مشتبكة فى صراع مميت مع ألمانيا وحلفائها ، وتجد الهند نفسها للمرة الثانية وقد دُفعت إلى خوض حرب لم تردها ، وسخِّرت مواردها ومئات الألوف من أبنائها لمؤازرة بريطانيا والدفاع عن الإمبراطورية البريطانية . وكان موقف الهند فى هذه المرة أخطر وأدق ، نظراً لخطورة الأحوال فى الشرق الأقصى ، وما تنطوى عليه خصومة اليابان لبريطانيا ، حتى قبل أن تقع الحرب بين الدولتين ، من الاحتمالات الخطيرة . وهنا بادرت السياسية البريطانية كما فعلت أثناء الحرب الكبرى إلى بذل وعودها المعسولة . ففى أغسطس سنة ١٩٤٠ أعلن نائب الملك اللورد لثلثجو أن الحكومة البريطانية تقطع على نفسها عهدا بأن تمنح الهند نظام « الدومنيون » أو الأملاك المستقلة ، ولكن بشرط أن يتحقق الاتفاق بين الطوائف الرئيسية ؛ لأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تفوض السلطة إلى أى حزب لا تعترف بسلطانه أقليات ذات شأن ؛ وأن هذا العهد الجديد الذى يمنح الهند الاستقلال الذاتى سوف ينفذ عقب انتهاء الحرب مباشرة ، وسيضطلع الهنود أنفسهم بوضع الدستور الهندى الجديد .

وبالرغم مما ينطوى عليه هذا العهد الجديد من تقدم واضح فى تحقيق الأمانى الهندية ، فقد بدا يومئذ فى ثوبه الحقيقى عهدضرورة ملحة كمعظم العهود التى تقطعها السياسة المرنة تحت ضغط الحاجة الطارئة . ومن ثم فقد استقبلته الهند بفتور ظاهر . ولما رأت الحكومة البريطانية أنها لم تصل إلى الغرض المنشود فى التهدئة أوفدت وزيرا لامعاً من وزرائها هو السير ستافورد كربس إلى الهند فى مارس سنة ١٩٤٢ ؛ ليروج للمشروع الجديد ، وليقنع الزعماء الهنود بحسن نية بريطانيا . وكانت الأمور قد تفاقمت يومئذ فى الشرق الأقصى . ولم يمض على إعلان اليابان الحرب على بريطانيا وأمريكا بضعة أسابيع حتى سقطت سنغافوره وجزائر الهند الشرقية ، وأخذ الزحف اليابانى فى البر والبحر يهدد الهند نفسها ، ولم تُجْدِ محاولات السير كربس فى الإقناع والتهدئة شيئا ، بل على العكس اضطرمت الهند بفورة جديدة من الاضطرابات والقلاقل ، وطالب حزب المؤتمر بإقامة الحكومة الهندية المسئولة فى الحال ، وهدد غاندى بالانفاق

مع اليابان كما هدد بالعصيان والثورة . فعندئذ بادرت الحكومة بالقبض على غاندى وزملائه واعتقلوا حتى نهاية الحرب . ولبث الموقف على خطورته مدى حين . وفى سنه ١٩٤٣ تولى اللورد ويفل منصب نائب الملك ، وحاول مرة أخرى أن يقيم حكومة هندية مسئولة من جميع الأحزاب ، ولكنه لم يوفق ؛ لمعارضة حزب الرابطة الإسلامية ، وإصراره على أن يكون جميع الوزراء المسلمين من أعضائه . وهكذا أخفقت جميع المحاولات البريطانية للبدء فى تنفيذ السياسة الدستورية الجديدة . وانتهت الحرب العالمية الثانية وقد بذلت الهند فيها أضعاف ما بذلته فى الحرب الكبرى من الموارد والرجال ، ولكنها ما زالت أبعد من أن تظفر بتحقيق شئ من أمانيها التى تكررت بشأنها عهود السياسة البريطانية .

الموقف الحالى

ولما تولى حزب العمال البريطانى الحكم فى يوليه سنة ١٩٤٥ صرحت الحكومة البريطانية الجديدة فى خطاب العرش بأنها ستبذل أقصى جهدها لتحقيق الحكم الذاتى الكامل للهند فى أقرب وقت . وفى شهر مايو الماضى أوفدت الحكومة البريطانية بالفعل إلى الهند لجنة وزارية جديدة برآسة لورد لورنس وزير الهند ، ومن أعضائها السير ستافورد كربس وزير التجارة ، وتقدمت هذه اللجنة إلى الهند بمشروع جديد ، خلاصته أن تؤلف فى الحال حكومة قومية مؤقتة للهند يتولى الهنود جميع الوزارات فيها ، وأن تقوم بوضع الدستور الهندى الجديد جمعية تأسيسية تمثل فيها الطوائف الثلاث الكبرى : الهندوس والمسلمون والسيخ ، كل بحسب نسبتها العددية فى سائر الأقاليم على أن يمثل كل نائب مليوناً من الأنفس . أما قواعد الدستور الأساسية فتتلخص فى وجوب إنشاء اتحاد هندى يضم الهند البريطانية والولايات المستقلة مع اختصاص مشترك فى شؤون الدفاع والمواصلات الخارجية ، وإنشاء مجلس تشريعى مشترك يضم ممثلى الهند البريطانية والولايات المستقلة ، وأن تحتفظ الولايات بالإشراف على الشؤون المحلية الأخرى الخارجة عن اختصاص الاتحاد ، وأن تؤلف حكوماتها الخاصة . ولكل ولاية أن تطلب تعديل الدستور الجديد بعد مرور عشرة أعوام وذلك بأكثرية الأصوات . ويستبعد الدستور الجديد مشروع «الباكستان»

أو مشروع الدولة الإسلامية المنفصلة التى تنادى به أغلبيـة كبيرة من المسلمين .

ولا بد لنا هنا أن نشير بكلمة موجزة إلى مشروع « الباكستان » هذا الذى كثر الحديث عنه فى الأعوام الأخيرة . فكلمة « باكستان » تتألف من الحروف الأولى لأسماء الولايات الهندية الإسلامية ، وهى بنجاب وأفغان وكشمير والسند وترمز «تان» إلى بلوخستان ، وتقع هذه المقاطعات كلها فى شمال الهند الغربى ، وتضم كتلة إسلامية تبلغ زهاء ستين مليوناً . وللمسلمين أغلبية نسبية أيضاً فى مقاطعتى أسام وبنغالة فى شرق الهند . وترى الأكثرية المسلمة التى يمثلها حزب الرابطة الإسلامية أن تؤلف من هذه الولايات المسلمة دولة إسلاميـة منفصلة هى التى يرمز إليها بمشروع « الباكستان » ، وأن تحقيق هذا المشروع هو خير ضمان لحقوق المسلمين الطائفية ، وخير كفيل بحمايتهم من طغيان الأكثرية الهندوسية الساحقة . ويؤيد المسلمون تمسكهم بالضمانات الطائفية بأسباب أدبية ومادية . أما البواعث الأدبيـة فترجع إلى أن لهم تاريخاً مجيداً وحضارة إسلامية عريقة ترجع إلى أيام سلطانهم وسيادتهم على الهنـد كلها . وأما البواعث المادية فترجع إلى تجاربهم المرة مع الأكثرية الهندوسية كلما أتيح لها أن تعمل بجاسم الأغلبية ؛ فهى تعمل دائماً على غمط حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وقد ظهر هذا الطغيان الطائفى بأجلى صورة منذ قيام حكومة حزب المؤتمر فى المناطق التى توجد فيها أكثرية هندوسية ، تطبيقاً لقانون الهند الجديد . ولا يريد المسلمون أن يتخلصوا من السيطرة الإنجليزية ليقعوا تحت سيطرة الهندوس الطائفية . فهذه البواعث كلها تحملهم على التمسك بمبدأ التمثيل الطائفى والضمانات الطائفية .

ولذلك لم يبد المسلمون حماسة فى تأييد المشروع الدستورى الجديد ؛ لأنه يأخذ بنظرية التمثيل العددى ولا يأخذ بمبدأ التمثيل الطائفى ، ولا يقدم أية ضمانة حقيقية للأقلية الإسلامية الكبرى التى تبلغ زهاء تسعين مليوناً . ولم تسفر المفاوضات التى دارت بين اللجنة الوزارية البريطانية وبين حزب المؤتمر الذى يمثل الأكثرية الهندوسية ، وحزب الرابطة الإسلامية الذى يمثل الأكثرية المسلمة عن الاتفاق على وسائل تنفيذ المشروع الجديد من إقامة الحكومة الهندية المسئولة والجمعيـة التأسيسية التى تتولى وضع الدستور

الهندى . ولا يبدو أن هناك أملا فى الاتفاق المنشود مادام الخلاف قائماً بين المسلمين والهندوس على مبدأ التمثيل الأساسى .

والظاهر أن حكومة العمال البريطانية إذا ما يئست من الاتفاق مع الهنود أنفسهم قد تعمد إلى مثل ما عمدت إليه فى سنة ١٩٣٠ على أثر إخفاق مؤتمر المائدة المستديرة ، فتأخذ الأمر بيدها ، وتحاول أن تقوم بتنفيذ السياسة الدستورية الجديدة من جانبها معتمدة على بعض العناصر الهندية الأكثر اعتدالا .

تلك هى أطوار المسألة الهندية منذ بداءتها ، وهذا هو المدى الذى استطاعت السياسة البريطانية أن تذهب إليه فى محاولة حلها ، وذلك خلال ثلاثين عاماً أو تزيد تكررت فيها وعودها وعهودها المأثورة .

محمد عبد الله عنان